مكافحة التشرد والتسول (*)

بقلم حضرة صاحب العزة حسين رمزى بك

مدير إدارة الخدمة الاجتماعية

الطبيعة الآدمية محدودة ومقيدة ومسيرة، وهى خاضعة لنواميس وقوانين خضوعا مرتبا منظما تسرى أحكامه على الأفراد والجماعات والأمم، ولقد فرغ العلماء من تقرير هذه الحقائق وهم يواصلون البحث للتوسع فى معرفتها وتحديد مدى تأثيرها ويتخذونها أساسا لتجاربهم كما أن المصلحين يرجعون اليها فى مكافحة العوارض والآفات الاجتماعية .

ويرى السواد الأعظم من العلماء أن الأمم تصاب بآفات وأمراض معينة فى مراحل تطورها، فكل مرحلة يقابلها أنواع من الآفات ، فازدياد نوع من الجرائم مثلا وقلة نوع آخر فى أمة من الأمم يسيران بنظام طبقا لحركة تطورها، وما مراحل التطور فى الواقع سوى مجموعات من الحالات النفسية والمؤثرات المختلفة التى تؤدى الى هذه النتائج .

وما خرج التشرد والتسول على هذا النظام؛ فقد ظهر فى بعض الأمم الغربية ظهورا يكاد يكون فى أشكاله مطابقا لما هو عليه الآن فى مصر ، بل إن التطابق يتناول طرق معالجته والوقاية منه ولهذا لزم منا الرجوع إلى هذه التجاريب الاجتماعية للاستفادة منها سواء فى البحث عن الأسباب أو فى اختيار وسائل المكافحة لا سيما وأن هذه التجارب بلغت فى بعض الدول حول مائة عام، ويعجب الإنسان عند مراجعة تاريخ هذه المكافحة من أن أهم المبادئ الحديثة المتبعة الآن، هى عن المبادئ التى قررها المصلحون منذ الساعة الأولى أى منذ مائة عام تقريبا، ولكن العيب الذى أدى إلى تعثرها وبطء نجاحها كان راجعا إلى وسائل التنفيذ وطرقه وهو فى ذاته عيب آخر اجتماعى وجب إصلاحه .

فقد دلت التجارب على أن المتسولين والمتشردين أنواع مختلفة فاستلزم الأمر تعديد وجوه الإصلاح وإنشاء المؤسسات كالمآوى والمصانع والملاجئ والمزارع والمدارس الصناعية ومراكز المساعدات ، ثم ظهرت نتائج العمل فى بعض هذه المؤسسات فكانت ضعيفة غير متناسبة النفقات كما ظهر أن بعضها الآخر منها كان خطرا ومحرضا على التسول فامتد الشك إلى صحة المبادئ وعدم صلاحيتها لمعالجة الحالة .

غير أنه تبين أخيرا أن العيب كان محصورا فى التنفيذ لعدم كفاية القائمين بأمرها وسوء إدارتهم لها ، فبعضها قد انحرف عن غاياته وأصبح نوعا مشوها من المصانع والمتاجر التى

(*) ألقيت هذه الكلمة من محطة الاذاعة اللاسلكية فى الخامس من فبراير سنة ١٩٤٤ .

تستثمر الأيدى العاملة الرخيصة لمصلحة أفراد أو هيئات ، وبعض آخر قد اضطرب فيه النظام إلى حد الإجرام والاستهانة بمبادئ الإنسانية .

لم تكن مكافحة التسول والتشرد فى مصر محل عناية فى القرن التاسع عشر لأن موضوعها كان محصورا فى عارض اجتماعى مخفف لا خطر منه على الأفراد والجماعات وكانت عاطفة البر والإحسان كفيلة وحدها بمعالجته وإبقائه فى حدوده الطبيعية كما أن الروابط بين الغنى والفقير وبين الفرد وأسرته وبيئته وحب التنافس على عمل الخير فى سبيل الله ، قد تركت مجالا فسيحا للعطف والرحمة فى تلك الحياة الاجتماعية البادئة القانعة فكانت تؤمن الفقراء والعاطلين والمرضى وتقلل من المتشردين ، غير أن الحال قد تحول فأصبح ذلك العارض الاجتماعى البسيط آفة مركبة خطيرة على حياة الأمة لأن الحياة الاقتصادية المالية والصناعية والتجارية والزراعية قد نشطت نشاطا كبيرا شبه مباغت وظهرت عوارضها القاسية من تنافس على المصالح وتهافت على التكاثر وتزاحم على الموارد ، وتفتحت الغرائز والشهوات اذ اضطرب ميزان العمل فى العرض والطلب وتشعبت طرق الحياة والاستثمار والإنتاج والاستهلاك وخرج الفقير مهاجرا طالبا للرزق أو مطلوبا فظهرت آفات المهاجرة الداخلية والخارجية وغفل الغنى عن الفقير ودب القلق فى النفوس وظهرت ضحايا هذه الحالة متمحورة بآفات المدنية الحديثة واحتاج الأمر إلى إعادة النظر فى نظام حياتنا ومكافحة هذه الآفات ومنها التسول والتشرد ، لا سيما وقد دل البحث على أن هذه الآفة الأخيرة ذات روابط أكيدة بالإجرام والبغاء وأنها مظهر أخير لمجموعة أمراض اجتماعية مرتبطة بالصحة والتعليم والملكية والأمن والعدل وغير ذلك ، فلم يبق هنالك مصلح يحتمر بحث هذه الحالة فى مكافحة تلك الفئات المحدودة الوارد ذكرها فى القوانين كما أنه لم يبق هنالك مصلح يحتمر من المعالجة والوقاية فى فضيلة البر والإحسان ومؤسساته . وأصبحنا ننفر من الكآبة غير النفية العملية التى لا تصف لنا علاجا يستأصل بذور هذه الآفة وينتزع فروعها وجذورها . ولم تعد تثار بآراء من يقف بحثه عند حدود النقد أو من يستجدى الهمم باسم الشفقة والرحمة على البائسين والمعوزين أو من يتأفف من رؤية المشردين فى الأحياء الغنية وينادى بمطاردتهم من أماكن لأخرى سترا للعيب وصونا لكرامة الأمة أو من يرى القوانين الجنائية خير وسيلة فى المكافحة ، إن أفق الإصلاح أوسع من هذا كثيرا . ولقد توافر للباحثين فى مصر مجموعة من الآراء الناضجة والتجارب المفيدة فلم يبق سوى الإرشاد اليها والإسراع فى حسن تنفيذها بعد ضم أجزائها بعضها إلى بعض فى نظام يوحد المعالجة والوقاية . ولقد أصبح هذا الإصلاح من بين أعمال وزارة الشؤون الاجتماعية وهى تعمل الآن فى عزم وفن ومال فى سبيل تحقيقه كما أنه أصبح جزءا أساسيا من سياسات الأمم لمواجهة حالات البطالة التى ستعقب الحرب العالمية الثانية وحين يعود كثير من المحاربين إلى حياة العمل العادى بعد انقطاعهم عنها عدة أعوام .

ويضاف إلى ذلك ما سيكون فى مصر من توسع فى استخدام الآلات الحديثة فى الصناعات والمزارع .

لا وجود للمتشرد بطبيعته ولكن العادة تخلق المجرم غير القابل للإصلاح .

فأسباب التشرد اجتماعية . على أن بعض الأمراض توجد الروح الجنائية ومنها التشرد. وتنشأ هذه الأمراض فى الطبقات الفقيرة عن أسباب اجتماعية فى كثير من الحالات .

تؤثر البطالة الاضطرارية والعمل المتقطع أو غير المنظم والأزمات الاقتصادية بأنواعها والاعتصابات فى طبقات الشعب والعمال فتحرم عدد كبير منهم وأزواجهم وأولادهم من موارد الرزق فيبحثون عن العمل فلا يجدونه ويلجأون الى المعونة العامة والأهلية فلا تسد حاجاتهم فيهاجر بعضهم وتنقطع صلته بأولاده أحيانا فيدب فيهم روح التسول والأمراض المخففة التى تجردهم من التبصر وتنفرهم من العمل .

وما التسول إلا مرحلة نحو التشرد بالمعنى العام، يعقبها الهبوط إلى التشرد بالمعنى القانونى فإن لم يردع المتشرد أو لم تصلح العقوبات من أمره أصبحا مجرما عائدا ، ثم يهبط إلى مدارج أخرى من الإجرام حيث الشر يجذبه الى مواطنه أحيانا أو حيث يبحث هو عنه لإيجاد مورد يسد به حاجاته .

هذه صورة موجزة تضم بين أطرافها أنواع المتشردين والمتسولين رجالا ونساء وأحداثا فهم مجرمون بالصدفة أو مرضى ومجانين وأحداث وأطفال وكان منشأ إجرامهم الحاجة الى العمل وإن وجد أنواع أخرى من المتسولين فهى فى حكم المعدوم لقلة عدد أفرادها . ولهذا يجب مكافحة الظروف الاجتماعية المحرضة على هذا النوع من الاجرام وتخفيف شدتها وان يتحقق ذلك إلا بتدخل فى نظام العمل .

يجب أن تبدأ الوقاية والمعالجة من التشرد بإيجاد العمل وبث روحه فى نفس الشعب ولقد تعبت بعض الدول فى إيجاد العمل للمتعطلين ولجأت إلى إنشاء مصانع ومزارع وجندت منهم فرقا تجنيدا اختياريا لاستثمار المستعمرات ولم تنجح هذه التجاريب لسوء إدارتها .

ويوجد الآن فى كثير من الأمم الغربية جمعيات وهيئات أهلية خيرية تدير مصانع ومزارع تهيىء فيها للعامل المتعطل فرصة العمل حتى يعثر على وسيلة مشروعة للتعيش منها كما توجد هيئات شبه حكومية ذات اتصال أكيد بالبوليس والمحاكم تقوم بتجاريب اجتماعية غايتها التمييز بين الراغبين فى العمل وغير الراغبين فيه لتأصل روح التشرد والتسول فيهم . فهى تقدم إلى كل من يأوى اليها المأكل والمأوى والعمل وتطهير الملابس وغير ذلك من المساعدات وتقوم أثناء ذلك ببحث حالة كل منهم بحثا اجتماعيا علميا دقيقا قد يؤدى الى ترحيل المتعطل

الى مقره الأصلى أو ترحيله إلى جهات يجد العمل فيها سلفا وقد تبين أن الفئات الخطرة غير الراغبة فى العمل تخشى هذا النظام كما أنه يزيد الراغبين فى العمل نشاطا وسعيا فى الحصول عليه راضين بما تيسر وجوده طامحين الى التغلب على العقبات بمضاعفة مجهوداتهم الشخصية وهذه التجاريب عينها تعاون المؤسسات المختلفة على جميع أنواع العجزة والشيوخ والشواذ والمشوهين غير القادرين على العمل والمرضى وإيواء كل نوع منها فى المؤسسة أو الملجأ المناسب لحالته أما صفات هذه المؤسسات فهى الشفقة والرحمة والمواساة والمعالجة على أسس علمية نفسية صحية إدارية وبذلك أمكن تحديد فئة المتشردين والمتسولين الخطرة وهى فئة ممقوتة لا تستحق العطف .

ويرى المصلحون تشديد العقوبات بشأن أفرادها ويرى بعضهم حجزهم مدة غير محدودة حتى تثبت صلاحيتهم بواسطة هيئة قضائية علمية اجتماعية تبحث الحالات كل ستة شهور بحثا دوريا ، أما الأطفال والاحداث من حيث تشردهم وتسولهم بل و إجرامهم فلهم باب خاص من السياسة الاجتماعية للدولة كسياسات العمل وتتطور حركة الاصلاح بشأنهم تطورا سريعا محافظة على سلامة المجموع ، فلهم من ولاية الدولة عناية خاصة من حيث صحة أجسامهم وعقولهم وتربيتهم اجتماعيا وأدبيا ولكل ناحية من هذه النواحى توجد المعاهد الخاصة بها ، و جميعها خاضع فى عمله الى نظام يوحد المجهودات .

هذه الولاية الحكومية تؤدب الحدث ان كان مجرما أو مارقا وتصلحه ان كان فاسدا وتدافع عنه ان كان مهددا وتجبر عيوبه ان كان شاذا أو مضطهدا وتعاونه فى أسرته ان كان أهلا لذلك ، أو تقوم هى بهذا العمل عن طريق ما تختاره من المؤسسات لذلك ان كانت الأسرة غير صالحة للولاية .

وهذا العمل من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية وهى جادة فى تنفيذه عن طريق مساعدة المؤسسات القائمة وتوجيهها والعمل على إيجاد أخرى مما تدعو الحاجة اليه .

كذلك أن وزارة الشؤون جادة فى تنفيذ قوانين العمل بأنواعها لإيجاد التوازن بين العمل والمال على أساس انسانى حديث .

حسين رمزى